

العقوبات مرتبطة باستمرار الانتهاكات
ولا تشمل المواد الطبية والغذائية، والتي
لا يجب أن تكون عبر النظام السوري

على روسيا وإيران والدول الداعمة للنظام
السوري تزويده بالمواد الطبية لمكافحة
فيروس كورونا بدلاً من تزويده بالسلاح
والقوات والمرتزة

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 27 نيسان 2020

المحتوى:

- أولاً: النظام السوري لا يزال مستمراً في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضد الشعب السوري.
- ثانياً: روسيا والصين متهمتان باستخدام حق النقض لعرقلة دخول المساعدات الأممية عبر الحدود.
- ثالثاً: على روسيا والصين وكوبا وكوريا الشمالية وإيران مساعدة النظام السوري مادياً وطبياً لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد.
- رابعاً: خمس نقاط أساسية يجب أن تمنع أية جهة من التعاون والتنسيق المباشر مع النظام السوري في مجال المساعدات الإنسانية.
- خامساً: الاستنتاجات والتوصيات لمواجهة وباء كوفيد-19 في ظلّ العقوبات.

أولاً: النظام السوري لا يزال مستمراً في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضد الشعب السوري:

تقود روسيا والدول التي على شاكلتها في الدكتاتورية ومعاداة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، مثل: الصين، إيران، كوبا، فنزويلا، نيكاراغوا، كوريا الشمالية، تقود حملة تطالب برفع أو تخفيف العقوبات عن النظام السوري، وهذه العقوبات لم تفرض من قبل الأمم المتحدة على الرغم من ارتكاب النظام السوري كمّاً كبيراً من الجرائم ضد الإنسانية؛ وذلك بسبب دفاع روسيا والصين عنه في مجلس الأمن عبر الاستخدام المتكرر لحق النقض، إنّ هذه الدول الشمولية تطالب كيانات ودولاً أخرى في العالم بتخفيف عقوباتها عن النظام السوري، ولكن النظام السوري لم يقدم على أية خطوات فعلية لصالح الشعب السوري، مثلاً: إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً ومعتقلي الرأي، أو التوقف عن نهب محتويات المنازل في المناطق التي سيطر عليها مؤخراً، أو إلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية التي تُشرعن عملية سرقة الممتلكات، كما لا تزال الميليشيات الإيرانية والعراقية وحزب الله اللبناني والمرتقة الروس (شركة فاغنر) الداعمين للنظام السوري منتشرين في محافظات سورية متعددة، ولم يتمكن 95% على الأقل من المشردين قسرياً من العودة إلى منازلهم بسبب الدمار الرهيب الذي تسببت به هجمات قوات النظام السوري، وبسبب عمليات النهب والحرق التي طالت الممتلكات بعد أن فرّ أهلها خوفاً من الإعدام والاعتقال



والتجنيد الإجباري، والغالبية العظمى منهم يقطنون الآن في مخيمات عشوائية ومعرضون لانتشار وباء كوفيد-19، و لا يزال النظام السوري رافضاً عملية انتقال سياسي حقيقية من حكم عائلة الأسد التي هيمنت على الدولة السورية نحو حكم ديمقراطي تشاركي، ويضاف إلى كل ذلك بأن النظام الحالي بأجهزته الحالية ذاتها متورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد الشعب السوري.

إضافة إلى ما سبق، لم يكتفي النظام السوري بعدم القيام بأية خطوات إصلاحية جديدة بل إنه لا يزال حتى لحظة كتابة هذا التقرير مستمراً في ارتكاب الانتهاكات التي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية، وفيما يلي قائمة بأبرز الانتهاكات التي قام بها النظام السوري ووثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار ونيسان 2020، وفيهما توسع انتشار وباء كوفيد-19، وتعالق أصوات تلك الدول مع بعض منظمات المجتمع المدني، -التي أنشأها النظام السوري وحلفاءه- مطالبة بتخفيف العقوبات؛ الأمر الذي يؤكد أن النظام السوري مستمر في ارتكاب الجرائم ويرغب في الوقت نفسه أن ترفع عنه العقوبات.

أبرز انتهاكات النظام السوري في شهري آذار ونيسان / 2020 بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

قتلت قوات النظام السوري 44 مدنياً بينهم 6 أطفال.

باء: الاعتقال التعسفي:

اعتقلت قوات النظام السوري 156 شخصاً.

جيم: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد ارتكبت قوات النظام السوري ما لا يقل عن 4 حوادث اعتداء على مراكز حيوية مدنية، بينها 2 على مدارس.



مزيد من حالات الاعتقال التعسفي يتناقض مع الاهتمام بمنع انتشار كوفيد-19:

لقد استغلت الدول الحليفة والمدافعة عن جرائم النظام السوري انتشار وباء كوفيد-19 من أجل المطالبة بتخفيف العقوبات المفروضة عليه، ويجب علينا تذكير هذه الدول التي ولأول مرة بعد تسع سنوات تُبدي حرصها على الشعب السوري بعد قيام النظام السوري بقتل ربع مليون مدني وقرابة 14 ألف بسبب التعذيب واستخدام الأسلحة الكيميائية وغير ذلك من الانتهاكات، يجب لفت انتباه هذه الدول إلى أن المعتقلين داخل مراكز احتجاز النظام السوري هم الفئة الأكثر تعرضاً لخطر انتشار وباء كوفيد-19، وإن أبرز ما يمكن ملاحظته ضمن هذه السلسلة من الانتهاكات هي الاعتقال التعسفي، فعلى الرغم من مطالبة الأمم المتحدة وعشرات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية بضرورة الإفراج عن معتقلي الرأي والموقوفين احتياطاً والذين تتجاوز أعمارهم الستين عاماً، وقيام عدد من دول العالم بذلك، ومن بينها إيران وهي دولة قدوة وحليفة للنظام السوري، إلا أنَّ النظام السوري لم يطلق سراح المعتقلين بل قام بعمليات اعتقال تعسفي إضافية، أي أنه رفع من حصيلة المعتقلين الإجمالية في مراكز الاحتجاز التابعة له، وقد تجاوزت تلك الحصيلة الـ 130000 مواطن سوري، ونود التذكير بأن النظام السوري قد أصدر مرسوماً للعتق في شهر آذار المنصرم 2020، وتكشف حالات الاعتقال الجديدة التي قام بها وعدم إفراجه عن المعتقلين على خلفية مشاركتهم في الحراك الشعبي كذب وخداع مراسيم العفو كافة، كما وضحنا ذلك ضمن [تقرير مفصل](#)، ونؤكد أن 130000 مواطن سوري معرضون بشكل كبير لخطر الإصابة بوباء كوفيد-19 بسبب ظروف الاحتجاز المرعبة وفي مقدمتها الاكتظاظ الشديد وسوء خدمات النظافة.

ثانياً: روسيا والصين متهمتان باستخدام حق النقض لعرقلة دخول المساعدات الأمية عبر الحدود:

إن روسيا متهمة بشكل واضح بالمشاركة في تجويع عشرات آلاف المدنيين السوريين، وهناك العديد من الأدلة التي تثبت ذلك، ونعتقد أن أوضح نموذجين من تلك الأدلة هما:

ألف: عرقلة تمديد قرار إدخال المساعدات العابرة للحدود:

إن روسيا والصين قد عارضتا في مجلس الأمن قبل أشهر قليلة، وتحديدًا في كانون الأول/ 2019 مشروع قرار¹ ينصُّ على تمديد العمل بقرار مجلس الأمن رقم 2165² الذي يتيح للأمم المتحدة إدخال المساعدات عبر الحدود، وليس مرة واحدة بل مرتين متتاليتين، وبعد جدال واسع، وافقت كلا الدولتين على تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود في 10/ كانون الثاني/ 2020³ ولكن لمدة ستة أشهر فقط، ومن معبرين حدوديين فقط، بدلاً عن أربعة معابر.

¹ مجلس الأمن، مشروع قرار لتجديد الاجراءات التي اقراها في قرار 2165 (2014)، بتاريخ 20 كانون الأول 2019 <<<https://undocs.org/ar/S/2019/961>>> [24 نيسان 2020]

² مجلس الأمن، القرار 2165 الصادر بتاريخ 14 تموز 2014، <<[https://undocs.org/ar/S/RES/2165\(2014\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2165(2014))>> [24 نيسان 2020]

³ مجلس الأمن، القرار 2504 الصادر بتاريخ 10 كانون الثاني 2020، <<[https://undocs.org/ar/S/RES/2504\(2020\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2504(2020))>> [24 نيسان 2020]



وقد تسبب هجوم قوات النظام السوري وحليفه الروسي على إدلب وما حولها منذ منتصف كانون الأول/ 2019 حتى نيسان/ 2020 في تشريد ما لا يقل عن 1.1 مليون شخص من منازلهم، وفي ظل انتشار وباء كوفيد-19 حول العالم، وبشكل خاص ابتداءً من شهر آذار/ 2020، كيف لعامل أن يتصور حجم الضرر الذي سوف يلحق بملايين السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري في شمال سوريا لو نجحت روسيا في عرقلة تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود في كانون الثاني/ 2020، وما تزال روسيا تهدد بأنها سوف تعرقل تمديد قرار إدخال المساعدات العابرة للحدود عند مناقشة ذلك في شهر حزيران القادم.

باء: المشاركة المباشرة في حصار عدد كبير من المناطق وتجويع أهلها:

لقد ساندت القوات الروسية انتهاكات النظام السوري في الغالبية العظمى منها، وتحديداً فيما يتعلق بعرقلة إدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، فقد قصفت القوات الروسية أحياء حلب الشرقية المحاصرة، وكذلك شاركت في حصار الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، وريف مدينة حمص الشمالي، وقد ساهم القصف الروسي بشكل محوري في سيطرة النظام السوري على هذه المناطق وبالتالي تشريد الغالبية العظمى من أهلها، والنازحون هم عرضة بشكل إضافي لانتشار وباء كوفيد-19.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إن النظام الروسي متورط في ارتكاب جرائم حرب في سوريا لسببين اثنين: الأول: دعم النظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والتبرير له، وقد ساهم الدعم الروسي في ارتكاب النظام السوري مزيداً من الجرائم وتوسُّعه بها، والثاني: هو ارتكاب القوات الروسية بنفسها جرائم حرب عبر عمليات القتل والقصف العشوائي أو المتعمد للمراكز المدنية، ويتوجب على روسيا التوقف عن دعم النظام السوري، وعن ارتكاب الجرائم، ودعم انتقال سياسي نحو الديمقراطية والاستقرار، ثم بعد ذلك يمكنها المطالبة برفع العقوبات الاقتصادية.“



ثالثاً: على روسيا والصين وكوبا وكوريا الشمالية وإيران مساعدة النظام السوري مادياً وطبياً لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد:

بحسب بيانات البنك المركزي الروسي فإن الاحتياطي النقدي الروسي قد بلغ قرابة 557 مليار دولار، ويعتبر من أعلى الاحتياطات النقدية في العالم، ومنذ أيلول/ 2015 أنفقت الدولة الروسية مبالغ ضخمة جراء عملياتها العسكرية ونشر قوات نظامية ومترتبة (شركة فاغور) في سوريا، وتسببت القوات الروسية في تشريد مئات آلاف المدنيين، وتدمير العشرات من المنشآت الحيوية، فكانت على استعداد لإنفاق ملايين الدولارات وارتكاب الانتهاكات وجرائم حرب، لكنها على المقلب الآخر لا تقدم مساعدات مادية تساهم في إعادة بناء ما دمرته آلة الحرب الروسية نفسها، أو مساعدة المشردين، أو تقديم مساعدات طبية لدعم حليفها النظام السوري في مواجهة فيروس كورونا المستجد، بل إنها تطلب من دول أخرى تقديم المساعدات الطبية والإنسانية وإعادة الإعمار، بينما تتكفل هي بالإنفاق على الطلعات الجوية والقصف، وقد طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان النظام الروسي مراراً بضرورة تعويض الضحايا وأسرههم وإعادة بناء ما دمرته آلة الحرب الروسية، وبشكل خاص في الغوطة الشرقية بريف دمشق، وفي إدلب وما حولها.

ويتمكن روسيا والصين والدول التي طالبت دولاً أخرى أن ترفع عقوباتها عن النظام السوري، بإمكان هذه الدول نفسها أن ترسل ما تريد من مساعدات طبية وإغاثية وكهربائية للنظام السوري فلا يوجد ما يمنعها من ذلك، بل يتوجب عليها الوقوف إلى جانب حليفها النظام السوري إغاثياً كما وقفت إلى جانبه عسكرياً، إن هذه الدول الشمولية التي بررت جرائم النظام السوري هي أولى من غيرها بدعمه بالمواد الطبية لمواجهة فيروس كورونا في هذه الظروف الصعبة.

رابعاً: خمس نقاط أساسية يجب أن تمنع أية جهة من التعاون والتنسيق المباشر مع النظام السوري في مجال المساعدات الإنسانية:

لقد راقبنا عبر تسع سنوات آلية تعاطي النظام السوري مع المساعدات الإنسانية، وتحدثنا مع عدد كبير من مدراء المنظمات الإنسانية، وموظفين سابقين في الهلال الأحمر السوري، ومع الأهالي الذين كانوا في مناطق الحصار وخرجوا ومنها، ومع أهالي خارج مناطق الحصار، ونعتقد أن هناك ستة عناصر أساسية تفرغ المساعدات الإنسانية من مضمونها بشكل كبير جداً في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، ونهدف من ذلك إلى البحث عن أفضل السبل للتخفيف من آثارها والتغلب على أكبر قدر ممكن منها، وهذه النقاط الست هي التالية:



واحد: استهداف عمال الإغاثة والدفاع المدني بالاعتقال والقصف والقتل، بما في ذلك قافلة المساعدات الأممية في أورم الكبرى:

القتل خارج إطار القانون: وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى نهاية نيسان/ 2020 قتل قوات النظام السوري 893 عاملاً في المجال الإنساني بينهم 669 من الكوادر الطبية، و165 من عناصر الدفاع المدني.

الاعتقال والاختفاء القسري: بحسب قاعدة بيانات المعتقلين والمختفين قسرياً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 3327 شخصاً بينهم 182 سيدة، من الكوادر الطبية من المسعفين والأطباء والصيادلة والمرضين والفنيين الصحيين والعاملين الطبيين في الهلال الأحمر العربي السوري والطلاب الذين كانوا يدرسون في التخصصات الطبية والمدنيين المتدربين الذين تطوعوا وشاركوا في تقديم الرعاية الطبية، لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وذلك منذ آذار/ 2011 حتى نهاية نيسان/ 2020، وقد اعتقل معظمهم في أثناء ممارستهم لمهنتهم في المشافي والعيادات والمراكز الصحية أو عبر نصب كمائن أمنية لهم واستدراجهم من قبل الأفرع الأمنية بدعوى طلب المساعدة الطبية، تركزت الاعتقالات في محافظات ريف دمشق ودرعا وحمص وحماة ودمشق، أغلب حالات الاعتقال تمت في عامي 2012 و2013.

الهجمات غير المشروعة: استهدفت قوات النظام السوري وحليفه الروسي المراكز الطبية ومراكز الدفاع المدني على نحو مدروس بشكل وحشي، وقد سجّلنا استهداف بعض المراكز أزيد من مرة؛ ما يؤكد نية الحلف السوري الروسي قصف تلك المراكز، و فقط منذ بدء الحملة العسكرية الأخيرة على إدلب وما حولها منذ مطلع كانون الأول/ 2019 حتى نهاية نيسان/ 2020 وثّقنا ارتكاب قوات الحلف الروسي السوري ما لا يقل عن 24 حادثة اعتداء على منشآت طبية، و23 حادثة على مراكز حيوية تابعة للدفاع المدني.

في هذا السياق يجب على الأمم المتحدة والدول الداعمة لها أن تتذكر دائماً واحدة من أبشع وأبرز هذه الحوادث وهي قصف النظام السوري والنظام الروسي لقافلة المساعدات الإنسانية في أورم الكبرى يوم الإثنين 19/ أيلول/ 2016، حيث شاركت طائرات مروحية حكومية، وطائرات ثابتة الجناح نعتقد غالباً أنها روسية في هجوم مكثف وبعده هجمات على مركز تابع لمنظمة الهلال الأحمر السوري شرق قرية أورم الكبرى بريف حلب الغربي، واستمر القصف قرابة ثلاث ساعات، واستهدف بشكل رئيس مركز الهلال الأحمر السوري، ودُمّر قافلة من شاحنات مُحمّلة بالمساعدات الإغاثية المقدمة من الأمم المتحدة كانت تنتظر تفريغها في مستودعات تابعة لمركز الهلال الأحمر، وكان من المقرر أن يستفيد منها قرابة 78 ألف شخص، وثقّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إثر تلك الهجمات مقتل 12 مدنياً جميعهم من عمال الإغاثة وسائقي الحافلات، من بينهم عمر بركات رئيس شعبة الهلال الأحمر في القرية، إضافة إلى دمار كبير في مبنى الهلال الأحمر، واحتراق ما يزيد عن 10 شاحنات مُحمّلة بالمعونات الإغاثية، وقد أصدرنا تقريراً خاصاً يوثق الحادثة.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

اثنان: حصار مناطق وعرقلة إدخال المساعدات والتحكم بكمياتها، وابتزاز الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في سبيل إدخال المساعدات:

لقد وثقنا خلال السنوات التسع الماضية عبر كمٍ كبير من التقارير تكتيك الحصار الذي مارسه النظام السوري بحق عدد واسع من المناطق في سوريا، والذي شكّل جريمة حرب، وحظر دخول المساعدات إلى هذه المناطق بشكل ممنهج ومدروس، وفي التقرير الذي أصدرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ 17/ حزيران/ 2016 تحدثنا عن 14 منطقة محاصرة، ويمنع أهلها من الدخول والخروج منها، وتمنع عنها المساعدات بشكل فظيع في شكل من أشكال العقوبات الجماعية بحق هذه المناطق.

وبحسب التقارير التي وثقنا فيها عمليات الحصار، فقد تسبّب النقص الصارخ في المساعدات الغذائية والطبية في دفع تلك المناطق نحو الاستسلام وبالتالي تشرّد أهلها منها بشكل قسري، لقد استخدم النظام السوري المساعدات الإنسانية كسلاح حرب، لقد قام مرّات عديدة بإزالة ما يريد من أطنان المساعدات المتوجّهة نحو المناطق المحاصرة، وكانت أغلب المواد التي تتم إزالتها ومنع إدخالها هي المواد الطبية، يقوم النظام السوري بإزالة مواد أثناء عملية التحميل الأولى من المخازن، ثم إزالة أخرى قبل الدخول إلى المناطق المحاصرة عند تفتيش قوافل المساعدات على الحواجز التابعة له، وقد تحدث مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ومنظمة الصحة العالمية⁴ عن أشكال مشابهة⁵ لهذه الممارسات من قبل قوات النظام السوري.

ثلاثة: الشركاء المحليون في مناطق سيطرة النظام السوري إما تابعون للنظام السوري أو مراقبون بأدق التفاصيل من قبل أجهزة الأمن:

إن أموال المساعدات القادمة لإغاثة الشعب السوري تعتبر مغرية للنظام السوري، وهذا ما دفعه للطلب من عدد من الشخصيات الموالية له بإنشاء منظمات إنسانية وتنموية وإغاثية، ثم يقوم النظام السوري بحصر تنفيذ الغالبية العظمى من المشاريع الإغاثية عبر هؤلاء الشركاء المحليين الذين قام بإنشائهم، وهو بذلك يحقق أهداف عدة معاً:

⁴ منظمة الصحة العالمية، سبع سنوات.. وتستمر المأساة الصحية بسوريا، << << <https://www.who.int/ar/news-room/detail/26-06-1439-seven-years-of-syria-s-> >> [24 نيسان 2020] << [health-tragedy](#) >>

⁵ شبكة الأنباء الإنسانية، الحكومة السورية تفرض المزيد من القيود على المساعدات الطبية، << << <http://www.thenewhumanitarian.org/ar/thlyl/2013/08/07/lhkwm-ls-> >> [24 نيسان 2020] << [wry-tfrd-lmzyd-mn-lqywd-l-lmsdt-ltby](#) >>



- 1 - دخل مادي إضافي بعملات أجنبية ايورو أو دولار.
- 2 - فرض مشاريع محددة تخدم مصالح المناطق والمجتمعات الموالية له.
- 3 - عدم تنفيذ المشروع ونهب الغالبية العظمى من أمواله.
- 4 - كسب شرعية ومودة من المجتمع السوري بسبب توزيع المساعدات.
- 5 - اختراق أمني للمستفيدين من هذه المساعدات عبر كشف كامل بياناتهم.

وأبرز هؤلاء الشركاء المحليين هم الثلاثي التالي:

الأمانة السورية للتنمية التي أسستها أسماء الأخرس، جمعية البستان التي أسسها رامي مخلوف، الهلال الأحمر السوري. أسماء الأخرس زوجة رئيس الجمهورية، والتي دافعت وبررت الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تورط فيها زوجها باعتباره القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وهي على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية، وكانت قد أسست الأمانة السورية للتنمية في عام 2007 كنوع من العلاقات العامة والظهور بمظهر إنساني تنموي حضاري، واستفاد النظام السوري من هذه المؤسسة وفرضها كشريك محلي على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولا تزال أسماء الأخرس رئيسة مجلس الأمناء حتى الآن.

رامي مخلوف هو ابن خال بشار الأسد وأحد أكبر ممولي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قامت بها قوات النظام السوري، لكنه لم يكتفي بذلك بل أسس جمعية البستان في 10/ أيار/ 1999، التي دعمت -منذ انطلاق الحراك الشعبي في آذار 2011- ميليشيات الدفاع الوطني المتورطة بشكل مباشر في ارتكاب أنماط متعددة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وفي مقدمتها القتل خارج نطاق القانون، العنف الجنسي، الخطف والإخفاء القسري، حصار المدنيين، إرهاب وتهديد المجتمع السوري، وهو كذلك يخضع للعقوبات الأمريكية وعقوبات الاتحاد الأوروبي، وفرضه النظام السوري كشريك محلي على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

الهلال الأحمر السوري: تأسست منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بالمرسوم التشريعي رقم / 117 لعام 1966⁵، والصادر من رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم 675 تاريخ 9/11/1966، ومنحت استقلالية مالية وإدارية، وهي مستثناة من أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة وتعديلاته، وليس لها ارتباط مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولديها صلاحية حق التملك مع منع مصادرة ممتلكاتها، واعتبار رئيس الدولة السورية، رئيساً فخرياً لهذه المنظمة.



تعاقَب على رئاسة منظمة الهلال الأحمر العربي السوري شخصيات عدة، كان أبرزها رجل الأعمال السوري الدكتور عبد الرحمن العطار، الذي شغل المنصب منذ عام 1981 إلى أن قدم استقالته عام 2016. أجرى النظام السوري تعديلات عدة على المرسوم التشريعي رقم / 117، كان آخرها في 27/ كانون الأول/ 2016 بقرار من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، وقد قضى بتعديل المادة (20)، التي منحت رئيس النظام السوري الحق في اختيار واحد من بين أربعة مرشحين لرئاسة المنظمة، حتى وإن كان المرشح من خارجها، وبناء على هذا التعديل، فقد تم تعيين رجل الأعمال السوري خالد أحمد توفيق حبوباتي، رئيساً للمنظمة، وخلفاً للدكتور عبد الرحمن العطار، وهي المرة الأولى التي يتم فيها التعيين بشكل مباشر من رئيس مجلس الوزراء، ولشخص لم ينتمي سابقاً لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، أو أي منظمة تعنى بالعمل الإنساني.

وخالد أحمد توفيق حبوباتي، هو من مدينة دمشق، وهو رجل أعمال سوري، لديه شركات عدة تعمل في التخليص الجمركي، والملاهي الليلية والمطاعم، ونظراً لكون صهره هو راتب السلاح وهو الرئيس السابق لغرفة تجارة دمشق واتحاد غرف التجارة السورية، فقد توسعت علاقاته مع أشخاص نافذين في النظام السوري، وتمكّن في عام 2010 من افتتاح أول نادي وكازينو للقمار في دمشق، لم يعرف عنه انتماءه لأي منظمة إنسانية أو حقوقية. ولا يمكن لأي منظمة مديرتها على صلة وثيقة مع النظام السوري أن تتحلى بالاستقلالية أو الحياد، بل ستكون بكل تأكيد على تداخل وتنسيق مع أجهزة الأمن في النظام السوري وسوف يتم تعيين أغلب عناصرها من قبله.

أربعة: أجهزة الأمن تتغول ضمن مفاصل المجتمع والدولة كافة بما في ذلك المساعدات الإنسانية:

تتكون الأجهزة الأمنية في سوريا من أربع إدارات عامة هي: المخابرات الجوية والعسكرية، الأمن السياسي، المخابرات العامة، ويُشرف عليها جميعاً ما يسمى بمكتب الأمن الوطني الذي يرأسه اللواء علي مملوك، وقد تحدثنا في [تقرير سابق](#) موسع عن الأجهزة الأمنية وتفرعاتها وقياداتها، وما نريد قوله في عجالة إنَّ هذه الأجهزة الأمنية تتمتع بصلاحيات واسعة ومطلقة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن المتعارف عليه في سوريا أنه لا يكاد يخطو المواطن حركة إلا وهو بحاجة إلى ما يسمى ”موافقة أمنية“ بدءاً من افتتاح محل وصولاً إلى تدخلها في الوزارات والقضاء، وكمثال سريع لتوضيح الفكرة، يفترض نظرياً أن الأمن السياسي يتبع لوزارة الداخلية، لكن عملياً فإن رئيس الجمهورية هو من يُعيّن رئيس الأمن السياسي، وهو لا يرفع تقاريره إلى وزير الداخلية بل إلى مكتب الأمن القومي أو رئيس الوزراء بشكل مباشر، بل إنَّ شعبة الأمن السياسي تراقب عمل وزارة الداخلية، تورّطت كافة الأجهزة الأمنية في سوريا بمختلف تفرعاتها وبشكل أساسي بعد عام 2011، في ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية بحق الشعب السوري بلغت حدَّ الجرائم ضدَّ الإنسانية.



تفرض الأجهزة الأمنية على كافة الشركاء المحليين سواء المفروضين من قبل النظام السوري أو الدوليين، وعلى أي مواطن سوري يرغب بالعمل مع منظمة أجنبية أن يحصل على موافقة من شعبة الأمن السياسي، كما أنها تشترط الحصول على قوائم المستفيدين من المساعدات، ويجب على جميع المنظمات أن تحصل على موافقة بأن توزع هذه الكمية لهؤلاء الأشخاص، وكما أشرنا في فقرة سابقة من هذا التقرير، فإنه بإمكان النظام السوري أن يزيل ما يشاء من الكميات ويحددها ويوافق على ما يريد تحديداً، بل إن بإمكان الأجهزة الأمنية فعل ما هو أبعد من ذلك، من مصادرة (التعبير الأدق سرقة)، كمية من هذه المساعدات وبيعها في الأسواق، وقد نشرنا سابقاً عدداً من الأخبار التي وثقناها عن وجود سلع ومواد عليها شعار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وموجودة ضمن مستودعات تابعة لقوات النظام السوري، ويبدو أن هذا يتم غالباً بتنسيق بين الأجهزة الأمنية وبين الموظفين العاملين ضمن المنظمات الإغاثية في سوريا، وبشكل أساسي المفروضة من قبل النظام السوري (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، جمعية البستان)، كون الأجهزة الأمنية متحكمة في عملية التوظيف والموافقة عليها إلى حدٍ بعيد، فلا يستبعد توظيف أولاد وأقرباء قادة الأجهزة الأمنية أو المسؤولين في النظام السوري ضمن هذه المنظمات⁶، كما أنشأت الأجهزة الأمنية منظمات محلية أصغر حجماً، وتقوم في كثير من الأحيان بحصر تقديم المساعدة إلى السكان في عدد واسع من المناطق عبر هذه المنظمات الكبرى الرئيسة الثلاث أو عبر المنظمات الأصغر التي أنشأتها كنوع من التضليل والارتزاق في الوقت نفسه، وهذا يعود عليها بالتالي بمرود مادي إضافي.

خمس: النظام السوري وفقاً لطرق توزيع المساعدات الحالية مستفيد بالغالبية العظمى من إجمالي المساعدات على حساب المناطق الأكثر تضرراً:

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على دراية بأنه في حالة الأنظمة الشمولية كما هو في سوريا فإنه يصعب جداً وجود منظمات مجتمع مدني مستقلة عن الأجهزة الأمنية، مما يضطر الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية للرضوخ إلى المنظمات التي أنشأتها السلطات وإلا فإنها لن تتمكن من القيام بعملها، وفي هذا جانب من الصحة، لكن وبعد تسع سنوات من العمل في سوريا لا بدّ من خلق آليات وبيئة مناسبة بحيث تكون نسبة استفادة المجتمعات المتضررة أكبر من نسبة استفادة النظام السوري والمنظمات التابعة له، أما الوضع الحالي القائم في سوريا فهو يعني استفادة النظام السوري وأجهزته الأمنية والمنظمات التابعة له بنسبة أكبر بكثير من نسبة إجمالي المساعدات التي تصل إلى المناطق المتضررة⁷، وإذا كانت المساعدات تدعم النظام السوري بالغالبية العظمى من إجمالي قيمتها، وتخدم المجتمعات المتضررة بنسبة بسيطة جداً، فهل هناك جدوى فعلية من هذه المساعدات؟ لأن النظام السوري سوف يستخدم الموارد التي أتاحتها له المساعدات للاعتداء مجدداً على

⁶ الغارديان، الأمم المتحدة توظف أقرباء الأسد وأصدقائه في عملية المساعدات السورية، <> <https://www.theguardian.com/world/2016/oct/28/un-hires-assads->

<< [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط) [friends-and-relatives-for-syria-relief-operation](https://www.theguardian.com/world/2016/oct/28/un-hires-assads-) >>

⁷ هيومن رايتس ووتش، نظام مغشوش، <> <https://www.hrw.org/ar/report/2019/06/28/331610> << [24 نيسان 2020]



البيئات المتضررة التي استفادت من المساعدات، ويزيد من معاناتها وتصبح بالتالي بحاجة إلى مساعدات مجدداً، بل وبقيمة أكبر، ونظراً في هذه الحلقة المفرغة، ولا أحد يرغب في أن تتحول المساعدات الإنسانية لتكون أداة تمويل لانتهاكات النظام السوري.

وقد حدّثنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من بعض هذه النقاط في تقرير لنا صدر منذ حزيران 2016، وكذلك في تقرير صادر عن حملة سوريا⁸، وأكدت ذلك صحيفة الغارديان البريطانية عبر مقالات عدة متتالية في عام 2016⁹، وفقاً لوثائق حصلت عليها، كما تناول الزملاء في منظمة هيومان رايتس ووتش سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية في تقرير كثيف وموسع في حزيران/ 2019¹⁰، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الإنسانية المحلية ووسائل الإعلام الدولية.

⁸ حملة سوريا، التحيز: فقدان الأمم المتحدة للحيد والاستقلال والحياد في سوريا، >> <http://takingsides.thesyriacampaign.org/wp-content/uploads/2016/06/tak-ing-sides.pdf> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

⁹ الغارديان، كيف يسيطر نظام الأسد على مساعدات الأمم المتحدة الموجهة لأطفال سوريا، >> <https://www.theguardian.com/world/2016/aug/29/how-assad-re-gime-controls-un-aid-intended-for-syrias-children> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

الغارديان، الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد بموجب برنامج مساعدة سوريا، >> <https://www.theguardian.com/world/2016/aug/29/un-pays-tens-of-millions-to-assad-regime-syria-aid-programme-contracts> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

الغارديان، منظمات الإغاثة تعلق تعاونها مع الأمم المتحدة في سوريا بسبب "نفوذ" الأسد، >> <https://www.theguardian.com/world/2016/sep/08/aid-groups-un-syria-concern-assad-united-nations> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

الغارديان، الـ 4 مليار دولار مساعدات من الأمم المتحدة لسوريا مفلسة أخلاقياً، >> <https://www.theguardian.com/world/commentisfree/2016/aug/29/uns-4bn-aid-effort-in-syria-is-morally-bankrupt> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

الغارديان، الأمم المتحدة تتعرض لضغوط من أجل فتح تحقيق في برنامج المساعدات السوري، >> <https://www.theguardian.com/world/commentisfree/2016/aug/29/uns-4bn-aid-effort-in-syria-is-morally-bankrupt> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

الغارديان، الأمم المتحدة توظف أقرباء الأسد وأصدقائه في عملية المساعدات السورية، >> <https://www.theguardian.com/world/2016/oct/28/un-hires-assads-friends-and-relatives-for-syria-relief-operation> << [24 نيسان 2020] (متاح بالإنكليزية فقط)

¹⁰ هيومن رايتس ووتش، نظام مغشوش، >> <https://www.hrw.org/ar/report/2019/06/28/331610> << [24 نيسان 2020]



خامساً: الاستنتاجات والتوصيات لمواجهة وباء كوفيد-19 في ظلّ العقوبات:

الاستنتاجات:

واحد: إنّ النظام السوري هو المسؤول الأول والأساسي عن وضع الاقتصاد السوري الحالي بسبب تسخير معظم موارد الدولة السورية للحفاظ على حكم السلطة والعائلة الحاكمة، مهما كلف ذلك من انهيار لليرة السورية، وتشريد قرابة 13 مليون مواطن سوري وتدمير أحياء بكاملها وآلاف المنشآت الحيوية، وهذه الأسباب هي عوامل رئيسة في انهيار الاقتصاد السوري، ويضاف إليها شبكة الفساد والمصالح المرتبطة بالنظام السوري، التي تقوم بعمليات نهب واسعة من مقدرات الدولة السورية، وابن خال الرئيس رامي مخلوف نموذج صارخ على ذلك، والعقوبات المفروضة على النظام السوري يعتبر تأثيرها هامشياً مقارنة مع هذه العوامل.

اثنان: النظام السوري وحلفاؤه مسؤولون عن تدهور القطاع الطبي عبر عمليات استهداف واسعة طالت المراكز الطبية، وكذلك عبر قتل واعتقال آلاف الكوادر الطبية من المواطنين السوريين، والذين لم تطالب الدول الشمولية التي طالبت برفع العقوبات تحت ذريعة فيروس كورونا بإطلاق سراحهم فوراً كون وجودهم طلقاء سوف يساهم في مكافحة الوباء.

ثلاثة: لا يوجد ما يمنع روسيا أو الصين أو الدول الداعمة للنظام السوري من تقديم المساعدات الطبية والإغاثية، كما لا يوجد ما يمنع أن يقوم النظام السوري بشراء معدات وأجهزة طبية، لكنه استنفذ أغلب مقدرات الدولة في العمليات الأمنية والعسكرية ضد المطالبين بالتغيير السياسي، وكذلك بسبب عمليات النهب والفساد الواسعة التي قامت بها شخصيات بارزة في النظام السوري.

أربعة: لا يمكن رفع العقوبات طالما استمرت الانتهاكات ولم يحصل تقدم جدي على صعيد حقوق الإنسان الأساسية، والإفراج عن المعتقلين وإلغاء المحاكم الاستثنائية ومحاسبة الأجهزة الأمنية وتوقف العمليات العسكرية، والبدء بعملية انتقال سياسي نحو الديمقراطية تضمن الاستقرار والعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين، حيث تُشكّل العقوبات ورقة ضغط جدية وفاعلة على الأنظمة القمعية، ويجب أن يتم تصعيدها وأن تكون مترافقة مع عقوبات عسكرية؛ نظراً لانتهاك النظام السوري اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية¹¹، وقرار مجلس الأمن رقم 2118¹² بحسب التقرير الأخير الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية¹³.

¹¹ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، << <https://www.opcw.org/ar/atfaqyt-hzr-alasht-alkymayyt> >> [24 نيسان 2020]

¹² مجلس الأمن، القرار 2118 الصادر بتاريخ 27 أيلول 2013، << [https://undocs.org/ar/S/RES/2118\(2013\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2118(2013)) >> [24 نيسان 2020]

¹³ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (متاح بالإنكليزية فقط)، << <https://www.opcw.org/sites/default/> >>

<< <files/documents/2020/04/s-1867-2020%28e%29.pdf> >> [24 نيسان 2020]



خمسة: إنَّ كافة أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة تُعاني تحت حكم الأنظمة الشمولية، والنظام السوري على نحو خاص قد حكم الدولة السورية منذ عام 1970، وتغلغل في مفاصل الدولة ومؤسساتها، بحيث أصبح من الصعوبة الفصل بينه وبين أجهزة ومؤسسات الدولة، وقد خلق النظام السوري بيئة من القوانين والسياسيات جعلت عمل المنظمات الإغاثية في سوريا يمر من خلاله بشكل أساسي، ومن الصعوبة تجاوزه أو العمل خارجه.

ستة: لقد تسبَّب إطار العمل المبرمج من قبل النظام السوري كي تعمل المنظمات الدولية الإنسانية ضمنه حصراً، في انتهاك المنظمات مفهومي الحياد، والاستقلالية، وهما مبدآن أساسيان من مبادئ العمل الإنساني الأربعة (الإنسانية، والحياد، وعدم الانحياز، والاستقلالية)، وذلك كون النظام الموضوع مسبقاً مبني على التمييز بحسب الطائفة والولاء، وليس بحسب الاحتياج.

سبعة: فرز النظام السوري المواطنين السوريين إلى تصنيفات ودرجات عدة على أساس الرأي السياسي والولاء، والطائفة، وبنى ممارساته كافة بناء على هذا التصنيف، ومن ضمن هذا المفهوم العام الذي قام عليه النظام السوري فقد مارس تلقائياً عملية تمييزية للمساعدات الإنسانية، وتجنَّد ذلك بوضوح صارخ في تعامله مع المناطق المحاصرة سابقاً، وكذلك المناطق الخارجة عن سيطرته.

ثمانية: إنَّ بقاء عمل المنظمات الإنسانية داخل الإطار المرسوم من قبل النظام السوري قد ساهم خلال السنوات التسع الماضية في وقوع قسم كبير من عوائد المساعدات في يد النظام السوري؛ مما خفَّف من فعالية العقوبات المفروضة عليه أولاً، وساعده في الاستمرار بارتكاب الانتهاكات ثانياً.

التوصيات:

إلى الحكومة الروسية والصينية والكويتية والإيرانية وحكومات الدول الداعمة للنظام السوري:

1. تقديم الدعم الطبي والإغاثي للنظام السوري للمساهمة في مكافحة وباء كوفيد-19، عوضاً عن الدعم العسكري والقوات البرية والمليشيات والمرتزقة.
2. التوقف عن كافة أشكال الدعم للنظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتوقف القوات الروسية عن ارتكاب مثل هذه الجرائم قبل المطالبة برفع العقوبات الاقتصادية.
3. دعم عملية التغيير السياسي في سوريا؛ مما يساهم في توقف النزاع المسلح، وفي تغيير أجهزة الدولة والأفراد الذين تورطوا في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وهي خطوة جوهرية نحو رفع العقوبات والبدء في عودة المشردين وإعادة البناء والاستقرار.



4. السماح بتمديد قرار مجلس الأمن الخاص بإدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وإعادة تضمينه لمعبر اليعربية مع العراق ومعبر نصيب مع الأردن، بحيث تستفيد منه منطقة الجزيرة السورية، وجنوب سوريا.

إلى منظمة الشؤون الإنسانية والمنظمات الدولية العاملة في مناطق سيطرة النظام السوري:

1. لقد حان الوقت بعد عمل وخبرة طوال تسع سنوات داخل سوريا لإيجاد آلية موحدة لتنسيق الدعم الإغاثي تُفاوض النظام السوري بشكل جدي وحقيقي ولا تقبل أن تكون شريكاً مع منظمات مرتبطة بالأفرع الأمنية أو وزارة الداخلية، أو منشأة من قبل شخصيات تابعة للنظام السوري، وهذا سوف يساهم بشكل أساسي في إيصال المساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً، ويزيد بالتالي من جدوى المساعدات بشكل كبير.
2. تجنب أي نوع من الأعمال مع المنظمات المنشأة من قبل الأجهزة الأمنية أو الخاضعة لها؛ لأن ذلك يعزز من قدرة هذه الأجهزة على الاستمرار في تمويل نشاطاتها وارتكاب المزيد من الانتهاكات.

إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكندا، وتركيا، وأستراليا والدول التي فرضت عقوبات على النظام السوري:

1. دعم إنشاء آلية التنسيق السابق ذكرها، وتشكيل مجلس استشاري لمراقبة فعالية عملها.
2. إن العقوبات وحدها لا تكفي في الضغط على النظام السوري والدليل استمراره طيلة تسع سنوات وحتى الآن في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولا بد من أن تترافق العقوبات الاقتصادية مع إدارة سياسية وتحرك جدي ضمن خطة زمنية صارمة في مسار العملية السياسية يهدف إلى تحقيق الانتقال السياسي.
3. تقييم العقوبات بشكل دوري، وإضافة الأفراد والشركات التي لا تزال مستمرة في دعم النظام السوري ووضعها على قوائم العقوبات.
4. في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19):

ألف: في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري: زيادة الدعم المادي للمنظمات الإغاثية المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، وتقديم الدعم لها بشكل مباشر بعيداً عن بيروقراطية منظمة الصحة العالمية.

باء: في مناطق سيطرة النظام السوري: مساعدة المنظمات الإنسانية العاملة والتي لا تتمكن وحدها من مفاوضة النظام السوري وتترضخ لأغلب شروطه، وذلك عن طريق إيجاد أساليب للضغط على النظام السوري لرفع الإطار الأمني الذي وضعه بهدف السيطرة على النسبة العظمى من المساعدات وتوظيفها لصالحه.



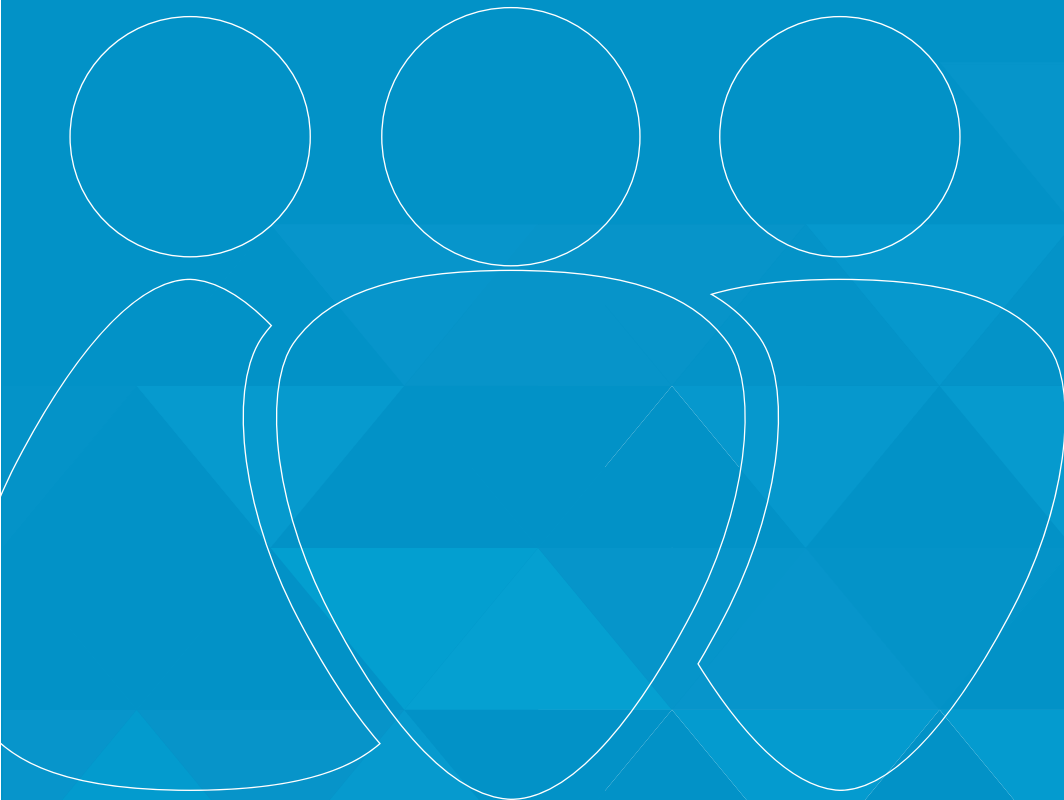
إلى الأمم المتحدة:

- فرض عقوبات أممية على النظام السوري في حال استمرار ارتكابه للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وبشكل خاص التعذيب بحق قرابة 130000 مواطن سوري لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري.
- الطلب من الدول التي تقدمت بطلب إلى الأمم المتحدة كي تطلب من دول أخرى رفع العقوبات عن النظام السوري أن تبادر وتضغط عليه لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وهم يشكلون الغالبية العظمى من المعتقلين والمختفين قسرياً، وأن تبادر هذه الدول بتقديم المساعدات الطبية للنظام السوري بدلاً من الأسلحة والمليشيات.
- عدم التعامل مع الأفراد والشركات والهيئات المتورطين في ارتكاب الانتهاكات، ويمكن هنا الاستعانة ببيانات لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وآلية التحقيق الدولية المستقلة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهي جميعاً هيئات صادرة عن الأمم المتحدة.
- عدم إخضاع قضية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود لحق النقض.

إلى النظام السوري:

- الطلب من حلفائه روسيا وإيران والدول المشابهة تقديم مساعدات طبية وإغاثية، والتوقف عن تصدير القوات والمليشيات المقاتلة.
- التوقف عن إخضاع المساعدات الإنسانية للاحتزاز والسرقه، والسماح للمنظمات الدولية بالعمل بحرية بعيداً عن هيمنة وتسلط الأجهزة الأمنية.
- إطلاق سراح 130000 مواطن سوري وفي مقدمتهم 3327 شخص من الكوادر الطبية لحاجة الشعب السوري الماسة إليهم في مكافحة فيروس كورونا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

